القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

# النساء المعرّضات لعقوبة الإعدام في السعوديّة:

## اللامرئية والظلم البنيوي

# النساء المعرّضات لعقوبة الإعدام في السعوديّة: ظلمٌ تُبقيه حالة الصمت

يتناول هذا الموجز استخدام السعوديّة لعقوبة الإعدام من منظورٍ جندري وتقاطعي، مع تركيزٍ خاص على العاملات المهاجرات. ويستند إلى توثيق القضايا، والتواصل مع فاعلين في المجتمع المدني وأفراد من عائلات الضحايا، وتحليل بيانات الإعدامات، إضافةً إلى مقابلة معمّقة مع ناجية.

بين عامي 2023 و2025، أُعدِمت ما لا يقل عن 20 امرأة: 9 سعوديات و11 عاملة أجنبية من إثيوبيا واليمن وغانا وبنغلاديش وكينيا ونيجيريا. وقد أُعدِمت النساء السعوديات في الغالب على خلفيّة قضايا قتل، في حين أُعدِم أكثر من ثلث النساء الأجنبيات بتهم تتعلق بتهريب المخدرات، ما يبرز كيف يُسهم عاملا الجنسيّة ووضع العمل في تشكيل التعرّض لعقوبة الإعدام. وتندرج هذه القضايا ضمن أزمة أوسع في تنفيذ الإعدامات، مع تسجيل أعداد قياسيّة خلال العامين الماضيّين. وعلى الرغم من أنّ النساء لا يشكّلن سوى ما يزيد قليلًا على 2 في المئة من إجمالي الإعدامات، فإنّهن يواجهن أشكالًا متعدّدة ومتداخلة من التمييز تُفاقم من هشاشتهن وتزيد من تعرّضهن لعقوبة الإعدام.

## النتائـج الرئيسيّـة

### 1. محددات الإعدام بنيويّة وليست جنائيّة

لا تتحدد هشاشة النساء إزاء عقوبة الإعدام في السعوديّة أساسًا بخطورة الجريمة المزعومة، بل **بعوامل بنيويّة** تشمل الجنسيّة، والطبقة الاجتماعيّة، واللغة، والنوع الاجتماعي، ومدى توافر النفوذ السياسي الخارجي.

### 2. هشاشة جندرية عابرة لوضع الجنسيّة

تقع النساء المهاجرات، ولا سيما عاملات المنازل، عند تقاطع هذه المخاطر، غير أنّ النساء السعوديات يُعدمن أيضًا، وبمعدلات متقاربة، ما يبيّن أنّ **الهشاشة الجندرية** تعمل عبر **أوضاع الجنسيّة المختلفة**. ففي حين تُهمَّش النساء المهاجرات ويُجعلن غير مرئيات من خلال التخلي القانوني والدبلوماسي، تواجه النساء السعوديات الإعدام في ظل غياب الشفافيّة بشأن الأدلة، وأسباب التخفيف، أو التعليل القضائي.

### 3. غياب الحماية القنصليّة

تتمثل إحدى النتائج المركزية لهذا البحث في **الغياب المنهجي للحماية القنصليّة** للمتهمات غير السعوديات. فعلى الرغم من محاولات التواصل المتكررة، لم توافق أي سفارة على المشاركة في المقابلات، بما في

ذلك سفارات دول مُصدِّرة للعمالة لمواطنات يواجهن اتهامات قد تصل إلى عقوبة الإعدام في السعوديّة. ويعكس هذا العزوف عن الانخراط أنماطًا موثقة من الإخطار المتأخر، والتدخل المحدود، والصمت الذي يعقب تنفيذ الإعدام، كما يعكس موقفًا مؤسّسيًا تُقدَّم فيه العلاقات الدبلوماسيّة على حماية النساء المهاجرات.

## 4. هرمية الجنسيّة ومستويات الظهور

تفاوتت الاستجابات تبعًا **لهرمية الجنسيّة على المستوى العالمي**؛ إذ أبدت سفارات الدول الأكثر ثراءً أو ذات النفوذ الجيوسياسي استعدادًا أكبر للرد، وإن كانت قد امتنعت في نهاية المطاف عن الانخراط، في حين اتسمت سفارات الدول الأفقر المصدِّرة للعمالة بغياب الاستجابة إلى حدٍّ كبير. ويساعد هذا التفاوت على تفسير سبب عدم وصول العديد من القضايا التي تنطوي على نساء مهاجرات إلى نطاق التدقيق الدولي.

## 5. شهادة ناجية: كيف تعمل الإخفاقات البنيويّة على أرض الواقع

تقدّم مقابلة الناجية التي أُجريت لأغراض هذا البحث إضاءة نادرة على كيفيّة عمل الإخفاقات البنيويّة في الممارسة العمليّة. فقد جرى توقيف المرأة من دون أي تفسير، ونُقلت ليلًا إلى مرفق احتجاز غير معترف به على يد رجال لم يعرّفوا عن أنفسهم. وخضعت للاستجواب حصريًا باللغة العربية، وهي لغة لا تفهمها، وطُلِب منها التوقيع على وثائق مكتوبة بالكامل بالعربية من دون توفير ترجمة أو مساعدة قانونيّة. ولم تكن تعلم ما هي التهم الموجّهة إليها، أو مكان احتجازها، أو مضمون ما وافقت عليه بتوقيعها. كما احتُجزت لأشهر من دون المثول أمام محكمة. ورغم أنها لم تُبلِغ عن تعرّضها لعنف جسدي، فإن ظروف الاحتجاز، بما في ذلك الإقصاء اللغوي، والعزلة، وحالة عدم اليقين المطوّلة، شكّلت **إكراهًا نفسيًا مستمرًا**. والأهم أنّ الإفراج عنها لم يتحقق إلا بعد أن قامت عائلتها بحشد أدلة من خارج البلاد وتصعيد القضيّة عبر مؤسّسات وطنية في بلدها الأصلي، إلى أن وصلت في نهاية المطاف إلى مستوى الرئاسة. وتكتسب هذه النتيجة أهميّة تحليليّة بالغة؛ إذ تُظهر أن البراءة وحدها غير كافية، وأن الانتهاكات الإجرائية لا تُصحَّح داخليًا، وأن **النجاة مرهونة بظهور سياسي استثنائي** لا يتوافر لمعظم النساء، ولا سيما غير السعوديات.

## 6. اللغة كأداة للسيطرة

في المواضع التي يتناول فيها البحث أوضاع النساء المهاجرات، **تبرز اللغة بوصفها آليّة للسيطرة**، لا مجرد عائق إداري. فحرمان المتهمات من الترجمة أثناء التوقيف والاستجواب، مقترنًا بإلزامهن بالتوقيع على وثائق غير مترجمة، يُنتج موافقة قسريّة ويُغلق سبل الدفاع الفعّال. وتؤثر هذه الممارسات على نحو غير متكافئ في عاملات المنازل، اللواتي غالبًا ما يعشن في عزلة داخل المنازل الخاصّة، ويفتقرن إلى المعرفة القانونيّة، وتكون فرص وصولهن إلى السفارات أو إلى دعم مستقل محدودة. **ويُفاقم النوع الاجتماعي من حدّة الهشاشة**؛ إذ إن الاستجوابات التي يجريها ضباط ذكور في بيئات غير مألوفة، إلى جانب غياب إجراءات تراعي الصدمات النفسيّة، تؤدي بصورة منهجيّة إلى محو تواريخ من الإساءة أو الإكراه أو الدفاع عن النفس. وبالنسبة إلى النساء السعوديات، وحتى في غياب حاجز اللغة، تُحجب **ديناميات مماثلة من الإكراه والإقصاء** بفعل غياب سجلات القضايا العلنيّة، ما يخفي كيفيّة اشتغال السلطة الجندرية داخل ملاحقات يُفترض أنها ذات طابع محلي.

### 7. المحو المنهجي لتجارب النساء

لا تقل أهميّةً عن ذلك النتائج التي يتعذّر توثيقها بالكامل. فقد تعذّر على البحث إجراء مقابلات مع نساء محتجزات حاليًا على ذمة قضايا عقوبتها الإعدام، أو مع عائلات نساء أُعدمن، أو مع مسؤولين قنصليّين مستعدين للإدلاء بإفاداتهم علنًا. ويعكس هذا الغياب **مناخًا من الخوف والمراقبة والانتقام يقمع شهادات المتأثرات والمتأثرين على نحو مباشر**. فكثيرًا ما تفتقر العائلات إلى المعلومات أو إلى قنوات آمنة للتعبير؛ وتخشى الناجيات من العواقب؛ ويتجنب الدبلوماسيون التدقيق. ويُنتج ذلك ما يمكن فهمه بوصفه **عنفًا معرفيًا**: أي الإزالة المنهجيّة لتجارب النساء، المهاجرات والسعوديات على حدٍ سواء، من السجلات القانونيّة، والتفاعل الدبلوماسي، وجهود المناصرة العامة.

### 8. نظامٌ يُدام بالصمت

تُظهر هذه النتائج، مجتمعةً، أنّ عقوبة الإعدام في السعوديّة **تمثّل نظامًا يُدام بالصمت**. فبالنسبة إلى النساء المهاجرات والسعوديات على حدٍّ سواء، لا يتحدّد التعرّض لعقوبة الإعدام بقدر المسؤوليّة الجنائيّة بقدر ما يتشكل بعوامل اللامرئية، والإقصاء اللغوي، وغياب الإرادة المؤسّسيّة لحمايتهن.

## التوصيات

**إلى السلطات السعوديّة:**

- ضمان احتجاز جميع الموقوفين والموقوفات الذين يواجهون تهمًا قد تصل إلى عقوبة الإعدام في مرافق احتجاز معترف بها رسميًا، وإبلاغهم على وجه السرعة بأسباب توقيفهم، وتمكينهم فورًا من الوصول إلى محامٍ، وتوفير مترجمين مؤهلين عند الاقتضاء.

- كفالة الإخطار في الوقت المناسب لأفراد العائلة والسلطات القنصليّة.

- عدم إلزام أي محتجز أو محتجزة بالتوقيع على وثائق أو اعترافات بلغة لا يفهمها.

- إخضاع الإجراءات القضائيّة، وقرارات الحكم، وأوامر تنفيذ الإعدام لمتطلبات الشفافيّة والتدقيق المستقل، بما في ذلك نشر التعليل القضائي وتوضيح كيفيّة تقييم العوامل المخفّفة، مثل الإكراه، أو الإساءة، أو الدفاع عن النفس، في القضايا التي تنطوي على نساء.

- اعتماد وقفٍ اختياري لتنفيذ الإعدامات، ولا سيما في القضايا غير العنيفة، كإجراء وقائي فوري، إلى جانب إجراء مراجعة مستقلة لقضايا الإعدام التي تشمل نساء مهاجرات، وناجيات من الإساءة، وضحايا الاتجار بالبشر، بهدف تخفيف الأحكام والإفراج.

**إلى الدول المُصدِّرة للعمالة:**

- تعزيز آليّات الحماية القنصليّة، بما في ذلك وضع بروتوكولات واضحة للاستجابة لحالات التوقيف والمحاكمات، والرصد الاستباقي لأوضاع المحتجزين والمحتجزات، والتدخل المبكر في القضايا التي قد تفضي إلى عقوبة الإعدام، وضمان الوصول إلى التمثيل القانوني وخدمات الترجمة.

- ضمان إبلاغ أفراد العائلات في الوقت المناسب.

- توثيق حالات الإخفاق في الإخطار أو في توفير الوصول إلى الحماية والخدمات توثيقًا رسميًا، وإثارتها عبر القنوات الثنائيّة ومتعدّدة الأطراف.

**إلى الهيئات الدولية والدول الشريكة:**

- ينبغي لآليّات الأمم المتحدة تكثيف التدقيق في استخدام السعوديّة لعقوبة الإعدام، مع إيلاء اهتمام خاص للآثار الجندرية والمرتبطة بالهجرة، والتعامل مع حالات الإخفاق في الإخطار القنصلي وضمانات المحاكمة العادلة بوصفها انتهاكات للقانون الدولي.

- على الدول المنخرطة في تعاون دبلوماسي أو اقتصادي أو أمني مع السعوديّة أن تكفل ربط هذا الانخراط بتحقيق تحسينات قابلة للقياس في مجالات الشفافيّة، وضمانات الإجراءات القانونيّة الواجبة، وحماية المتهمين والمتهمات الأكثر هشاشة.

- يتعيّن على منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليّين دعم جهود التوثيق العابرة للحدود، والمقاربات المتمحورة حول الناجين والناجيات، التي تتصدى للعوائق البنيويّة أمام الإدلاء بالشهادة، بما في ذلك إتاحة الوصول اللغوي، ووسائل الاتصال الآمنة، والحماية من الانتقام.
ينبغي للباحثين والباحثات الانخراط مع السفارات، ومنظمات المجتمع المدني، والعائلات المتأثرة، لرسم خريطة لكيفيّة ولماذا تنهار الحماية القنصليّة في الممارسة العمليّة، ولا سيما في قضايا النساء المهاجرات اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام.

- إنّ اتخاذ إجراء عاجل أمرٌ لا يحتمل التأجيل. فما لم تُواجَه حالة الصمت المؤسّسي، القانونيّة والدبلوماسيّة والسياسيّة، سيستمر تعرّض النساء للإعدام في السعوديّة من دون مساءلة، وستبقى النساء المهاجرات على وجه الخصوص الأكثر تهميشًا والأقل حماية ضمن هذا النظام.